

«رابطة جامعات لبنان» تطعن بقرار وزير المالية

أعلنت «رابطة جامعات لبنان» في مؤتمر صحفي مشترك مع النقابات المهنية عقده في الجامعة اللبنانية الأميركية LAU، تقديم طعن أمام مجلس شوري الدولة، بعنوان «مراجعة إبطال لتجاوز حد السلطة (مع طلب وقف تنفيذ)» ضد قرارات وزير المالية المستقيل في حكومة تصريف الاعمال بخصوص فرض ضرائب على الرواتب التي يتقاضاها الاساتذة والموظفون في الجامعات بالدولار الأميركي.

ورأت أن «هذه القرارات غير مدروسة وتفتقد الى المشروعية، وتتسبب بهجرة نخبة الاساتذة والموظفين»، معلنة «عزمها على مواجهة هذا القرار»، ومؤكدة «ثقتها بمجلس شوري الدولة وقراراته»، ومؤكدة ان «الجامعات ستستمر في مسيرتها الاكاديمية ورعاية مؤسساتها الصحية الاستشفائية وفي خدمة المواطنين والطلاب رغم كل الصعوبات».

وتلا رئيس الرابطة رئيس جامعة القديس يوسف البروفسور الاب سليم دكاش اليسوعي البيان الآتي باسم المجتمعين: «ليست المرة الاولى التي يمر فيها لبنان في أزمات متعددة الوجة، لكنها المرة الاولى التي تهدد فيها الازمات مقومات لبنان وركائزه الاساسية وقطاعاته التي قامت عليها مكانته الاقليمية والعالمية، نعني بذلك قطاعات التربية والتعليم العالي والصحة والتي شكلت وتشكل ثروة لبنان ورأس مال شعبه واجياله».

وقال: «الجامعات مهددة اليوم في صميم وجودها وكيانها واستمراريتها، فالازمة الوطنية المستفحلة على المستويات السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية تركت ندوبا عميقة في قطاع التعليم الجامعي في لبنان. والجامعات تعاني من أزمة خانقة سواء في نفقاتها ام في مداخيلها، بحيث اصبحت عاجزة عن تغطية نفقاتها»، لافتا الى ان «قطاع التعليم الجامعي يعاني من هجرة غير مسبوقة للادمغة بين صفوف الاساتذة الجامعيين والاطباء، اضافة الى الموظفين الكفاء، وتجاوزت نسب المهاجرين في بعض الاحيان ٢٥ في المئة من اجمالي الاختصاصيين المهرة دون ان يتوفر البديل عنهم. لكن وفي الوقت الذي كنا ننتظر دعما ومساندة من الدولة اللبنانية اذ بنا نتفاجأ بفرض الضرائب العشوائية علينا من حكومة تصريف الاعمال».

وتابع: «لذا قررنا كجامعات لبنان تقديم مراجعة امام مجلس شوري الدولة تحت عنوان «مراجعة إبطال لتجاوز حد السلطة (مع طلب وقف تنفيذ)» ضد الدولة اللبنانية - وزارة المالية وقراراتها رقم ٦٨٦/٢٠٢٢، القرار رقم ٢٠٢٣/٢ والقرار رقم ٢٠٢٣/٣، إننا نتطلع الى مجلس شوري الدولة لوقف تنفيذ قرارات وزير المالية المستقيل اولا وإبطالها ثانية لعلات قانونية عديدة تطرقنا إليها في معرض المراجعة المقدمة».

وأشار الى ان «جامعاتنا مهددة بالاقفال واساتذتنا وموظفينا مهددون بالتشرد والهجرة، وطلابنا مهددون بخسارة مستقبلهم، واستطرادا ان لبنان مهدد بكيانه وبتدمير مستقبل اجياله الطالعة، وتحويلنا الى مجتمع رجعي متخلف لا يواكب العلوم والحداثة والحضارة الانسانية بسبب اللامبالاة في القرارات الحكومية، وهذا الطعن الذي نعلن عنه اليوم هو صرخة استغاثة قبل فوات الاوان وانهييار هيكل العلم والتربية الذي لا قيامة للاوطان من دونه».

وختم دكاش: «ليست هذه الصرخة الاولى لرابطة الجامعات فمنذ ايام ناشدنا المسؤولين لانتخاب رئيس للبلاد واليوم نعلن لجوعنا الى القضاء ونؤكد بأن جامعات لبنان لن تقف بعد اليوم مكتوفة الأيدي».